بيني شج رجلا موضحة فذهبت عيناه فلا قصاص فيه بل تجب الدية فيهما لان سراية الفعل مع ابتداء الفعل كشئ واحد فان السراية لا تتفصل عن الجناية وقد اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال احدهما بالاخر واذا اتحد اخر الفعل موجب القود لا يكون اول موجب له لانه بالنظر الى الابتداء انقلب عمدا فيما لنظر الى الانتهاء خطأ فصار خطأ من وجه فلا يكون موجب القود للشبهة ولا يقطع سلعة جاره لانه ايضا من قبيل السراية بل الدية فيهما لان القصاص لا يسقط وجب ارش كل منهما لكونهما عضوين مستقلين او اصبع اى لا قود في اصبع قطع مفصلا الاعلى قبل ما بقي لانه ايضا من قبيل السراية بل دية المفصل لانه سقط ما سقط ان لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي لانتفاء التقدير الشرعي فيه ان انتفع به والا فالدية كذلك لكونهما عضوا واحدا ذكره الزيلعي ولا قود ايضا بكسر نصف سن اسود بابيض او احمر او اخضر ودخلها عيب يرجع بما بين كل دية سن كذا في الكافي وقال في الخلاصة ثم فيما اذا اخضرت او اسودت او احمرت انما يجب الدية اذا فاتت منفعة المضغ والا فلا وهو الصحيح حال التكلم يجب الدية ايضا او كما في الوجه الاول والا فلا وعلى هذا لا يبقى كلام الكافي على اطلاقه واختلف في الاصفرار والمختار الدية كما في شاتي الاولاز كذا في الخلاصة اقاد بيني نزع رجل سن رجل فانتزع المنزوعة سن المنازع وثبت سن الاول او قلعها اي قلع رجل سن رجل فردت الى مكانها وثبت عليها اللحم وجب الارش في الصورتين اما في الاولى فلتبين ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب القصاص للشبهة في المال لان الموجب فاد المثبت ولم يفد حيث لم يثبت مكانها اصح فاشبه الجناية واما في الثانية فلان ثبات اللحم لا اعتداد له لان الورود لا يقود ولكن الارش يعني اذا قطع اذنه فالصقها فانبتي يجب الارش لانها لا تعود كما كانت عليه لا اي لا يجب الارش اذ قلع سن فثبت اصح كان الجناية قد زال وبهذا الدر قلع سن صبي فثبت في مكانها اصح لا ينبغي ان يجب شئ بالاجماع لعدم فساد المثبت حيث ثبت مكانها اصح فلم تفت المنفعة ولا الزينة او اللحم حجة يعني شج رجلا فالتحم ولم يبق لها اثر وثبت الشعر سقط الارش لزوال الشين

الذي الموجب له او وضح بعضه يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا فوضح قدرا ولم يبق اثر سقط الارش لزوال الشين ولم يبق اثره قيد للصورتين ضربي صبي ضرب من صبي فانتقمها بنتظر بلوغ المضروب اذ بلغ ولم يثبت حكم ما قبله الدية ولو التحم في حاله كذا في الخلاصة وسيأتي في كتاب الحاكم قال انه المختار لعلم رجلا فانكسر بعض اسنانه يستحق المضروب ارش الضارب ذلك القدر كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرى بالمبرد حتى يكسر سن مثل سن المضروب فان قلت هذا ليس بعود على سجيته وقدر لا قود فيه ودون العود قلت قد ذكر ايضا انه مثل سنه العود فيما دون النفس عمدا لا تفضل لا يقاد جراح الاعور بمثله ثم قوله يستأنى في الجراحات سنة اي ينتظر ولان الجراحات تعتريها سراية فحالها الاحتمال لسراية الى النفس فيظهر انه قتل وانما يستوفى الامر باليأس عند المجنون والصبي خطاء وعلى عاقلته الدية لما روي عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المجنون على عاقلته وقال عمده وخطأه سواء لان الصبي مظنة الهذيان فاهل القاتل لما استحق التخفيف حتى وجب الدية على العاقلة فالصبي اولى بهذا وادنى بهذا التخفيف لان الدية يكثر من الجهم والرجل منهم فوق حال المال فيختار بالكفارة لانها اسهل استدادة ولا تثبت نهاية توقيفا لانها وجبت بالقتل وهو ما دون النفس عقوبة وهما ليسا من اهلها فصل ضرب بطن امرأة حرة اصابت جنينها فالقت جنينا ميتا فعليه غرة عبد او امة قيمته خمسمائة درهم لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجنين غرة عبد او امة قيمته خمسمائة درهم وقد ذكر ان قيمة الغرة نصف عشر الدية اذا سلم الرقيق غرة لانه غرة ما يملك او خيره وافضله واطلق الغرة وهو ينصرف على الجملة كما قيل رقبة كذا في الذخيرة وفي سنن ابي داود عن محمد بن الحسن رحمه الله قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة في سنة ونصف بقي ورثته مع ضاربه ان كان وارثا لان القاتل لا يرث ولا كفارة عليه اي على الضارب لان فيها معنى العقوبة وقد عرف انها في القتل المطلقة ثلاثا بيانها ودية عطف على غرة اي وفيه دية واضح ذلك بقوله وجب لانه انلوز حيا بالنظر الى ما سبق ودية الشعر سقط الارش المضروب جنينه